ترجمة غير رسمية

الجمعية العامة للأمم المتحدة: الجلسة العامة 72

منع نشوب النزاعات المسلّحة [البند 31 (أ)]؛ مذكّرة الأمين العام (A/78/772)

24 نيسان/ أبريل 2024 - 10 صباحًا - قاعة الجمعية العامة

كلمة الأمين العام المساعد كاثرين ماركي-أويل، رئيسة الآليّة الدوليّة المحايدة والمستقلّة بشأن سوريا

حضرة رئيس الجمعية العامة الموقّر،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يشرّفني أن أقدّم مجددًا إلى الجمعية العامة هذه الإحاطة بمناسبة المناقشة العامة السنوية حول عمل الآليّة الدوليّة المحايدة والمستقلّة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشدّ خطورةً وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

السيد الرئيس،

في الشهر الماضي، كانت الذكرى الثالثة عشر للموت والنزوح والانتهاكات الأشدّ خطورةً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سوريا.

ثلاثة عشر عامًا من واقعٍ يبدو أكثر قتامةً من أي وقتٍ مضى، حيث لا تلوح نهاية للمعاناة في الأفق.

واقعٌ قد يبدو أكثر يأسًا، حيث إن بلدانًا أخرى تستعر أيضًا في الشرق الأوسط، بل وفي العديد من الأماكن حول العالم.

ولئن كانت الحاجة ماسة إلى العدالة، فإن تحقيقها يستغرق وقتًا.

السيد الرئيس،

وإذ أقدّم التقرير العاشر للآليّة الدوليّة إلى الجمعية العامة، أود أن أشدّد على أن التركيز الواضح والمحايد والمستمر على المساءلة في هذه الأوقات العصيبة، إنّما له في الواقع وقعٌ إيجابي، وعلى أن عملنا في الآليّة الدوليّة يزرع الأمل في تحقيق العدالة بضمان المساءلة.

تحقيق العدالة يستغرق وقتًا، ونحن نرى من خلال حالاتٍ متزايدة أن هذا الوقت يقترب.

لقد تلقّت الآليّة الدوليّة إلى تاريخه 367 **طلبًا للمساعدة** من 16 هيئة قضائية، تتعلّق بـ 271 تحقيقًا منفصلًا في الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا. وهذه الأرقام في تزايدٍ سريعٍ، ومنذ بداية عام 2024، شهدنا تزايدا إضافيا في عدد الطلبات.

وقد دعمت الآليّة الدوليّة بالفعل نحو 254 طلبًا من طلبات المساعدة هذه، تتعلّق بـ185 تحقيقًا منفصلًا.

وتواصل الآليّة الدوليّة دعم العمل المضطلع به استجابةً لطلباتٍ سابقةٍ، ومنتجات مسارات التحقيق ضمن تحقيقها الهيكلي، من خلال مشاركة المعلومات والأدلّة والتحليلات ذات الصلة مع الهيئات القضائية بشكلٍ استباقي.

السيد الرئيس،

بدأت ملامح العدالة تظهر، ومعها يزداد بروز الآليّة الدوليّة ودورها في تيسير العدالة.

وفي هذا العام، يمكننا الإبلاغ عن عددٍ غير مسبوق من المساهمات الملموسة التي قدمتها الآليّة الدوليّة في **تطوّرات العدالة** المتعلّقة بسوريا. وهذه هي الحالات التي أذن فيها المدّعون العامون والسلطات القضائية للآليّة الدوليّة بالإشارة علنًا إلى الدعم المقدّم للتحقيقات السابقة أو الجارية.

في **فرنسا**، دعمت الآليّة الدوليّة التحقيق الذي أفضى إلى محاكمة ثلاثة من كبار مسؤولي المخابرات السورية *غيابيًا* في باريس، الشهر المقبل، بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم عن اختفاء ووفاة مواطنين فرنسيين سوريين.

وفي فرنسا أيضًا، صدرت مذكّرات توقيف في 18 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، ضد أربعة ضبّاط سوريين رفيعي المستوى بتهمة التواطؤ في هجمات متعمّدة ضد السكّان المدنيين وإصابة متعمّدة للحياة كجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم في الهجمات غير المشروعة التي نفّذت في درعا في حزيران/يونيو 2017.

وعلاوةً على ذلك، صدرت مذكّرات توقيف في 14 تشرين الثاني/نوفمبر ضد الرئيس السوري وشقيقه ولواءين بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شنّت ضد المدنيين في دوما والغوطة الشرقية في آب/أغسطس 2013. وأنوّه أن مذكّرة التوقيف الصادرة ضد رئيس الدولة قيد الاستئناف حاليًا.

وفي جميع الحالات الثلاث، ما فتئت الآليّة الدوليّة تدعم التحقيقات ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات والأدلّة والمنتجات التحليلية.

في **ألمانيا**، شهدنا بالفعل أكبر عددٍ من المحاكمات والإدانات في السنوات السابقة، وكانت هناك اعتقالات إضافية مهمّة ولوائح اتهام ومحاكمات بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتمكنت الآليّة الدوليّة من الإشارة إلى دعمها الحيوي في أربع من هذه القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وشمل هذا الدعم على وجه الخصوص توفير أدلّة الشهود الحاسمة والأدلّة التي سمحت بإضافة تهم ارتكاب جرائم حرب.

وفي **السويد**، ساعدت الآليّة الدوليّة في ثلاث قضايا أسفرت عن إدانة أعضاء سابقين في داعش بارتكاب جرائم دولية، فضلًا عن محاكمتين جاريتين.

وتتعلّق المحاكمة الجارية حاليًا في ستوكهولم بضابط رفيع المستوى في القوّات المسلّحة السورية، حوكم بتهمة المساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب من خلال تنفيذ هجمات عشوائية واسعة النطاق بالقوّات الجوّية والبرّية في مدينتي حمص وحماة وحولهما في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تمّوز/يوليو 2012.

وشمل دعمنا لهذه المحاكمة، موجزًا قانونيًا حول اندلاع نزاع مسلّح غير دولي في سوريا، ثبت أنه حاسم لاتهام المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

وشاركنا هذا الموجز مع هيئاتٍ قضائيةٍ أخرى، وبالتالي فهو خير مثال على كيفية استخدام العمل التحقيقي والتحليلي في إطار التحقيق الهيكلي للآليّة الدوليّة لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية من قبل ولاياتٍ قضائيةٍ متعدّدة.

ومنذ نشر تقريرنا الخطّي إلى هذه الجمعية، سُمح لنا أيضا بالإشارة إلى دعمنا لإجراء تحقيق في **بلجيكا**، حيث وجهّت إلى مواطن سوري، في 24 كانون الثاني/يناير، تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بسبب أعمال القتل والتعذيب التي ارتكبتها ميليشيا موالية للحكومة في سلمية بمحافظة حماة، في الفترة الممتدّة ما بين 2011-2016.

السيد الرئيس،

في كل هذه الحالات، نرى أن العدالة لا تقتصر على مجرّد حكم بسيط على الصواب والخطأ.

إنها عملية.

عملية تتضمّن عدد من أصحاب المصلحة.

عملية شفافة، حيث يتم سرد قصّة جديدة، قصّة تتخلّلها عدّة أصوات، والعديد من الدروس التي يجب استخلاصها، والعديد من اللحظات التي يمكن أن تساعد في دمل الجراح.

ترجمة غير رسمية

في الآليّة الدوليّة، نحن حريصون على الاستماع إلى القصص، وإيصال الأصوات، والمساعدة في بناء اللحظات التي تتحقق فيها العدالة.

هذا هو جوهر مقاربتنا **التي تركّز على الضحايا والناجين/يات**، ونحن ممتنون لاعتراف الجمعية العامة بالدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في سوريا وفي مجال المساءلة والعدالة.

تعاوننا الوثيق والموثوق به مع العديد من منظّمات المجتمع المدني السوري هو الذي مكّننا من ضمان أننا نستخدم مواردنا بكفاءة وفعّالية، وأننا نسعى بالفعل لتحقيق فرص العدالة الأكثر جدوى في نظر الضحايا والناجين.

كانت استراتيجياتنا **المواضيعية** حول الجنسانية والأطفال والشباب، وأهداف العدالة الأوسع مثل الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين هي القوّة الدافعة لعملنا مع الضحايا والناجين/يات.

ومنذ تقريرنا الأخير، أحرزنا تقدمًا خاصًا في تنفيذ نهج يراعي الأطفال والشباب. وشمل ذلك تنظيم أوّل **مشاورة مباشرة للآليّة الدوليّة مع الأطفال** المتضرّرين من الأحداث في سوريا، لشرح ولايتنا والاستماع إلى آرائهم بشأن الأولويات المتعلّقة بالعدالة.

وفيما يخصّ مسألة **الأشخاص المفقودين**، نتطلّع قدمًا لتبدأ المؤسسة المستقلّة الجديدة عملها في أقرب وقتٍ ممكن. وستكون هذه خطوة حاسمة في سد الفجوة المؤلمة التي لا تزال قائمة في احترام حق الأسر في معرفة مصير أحبّاءها الذين فُقدوا في سوريا.

السيد الرئيس،

ومن الفرص الرئيسية للعدالة التي حدّدناها في مشاوراتنا مع المجتمع المدني، ولا سيّما مع روابط الضحايا والناجين/يات، هي الإجراءات الجارية أمام **محكمة العدل الدولية** بشأن *تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*.

وفي هذا السياق، تعمل الآليّة الدوليّة على نشر تقريرٍ علني عن **الجرائم المتعلّقة بالاحتجاز** والذي كان مجال من مجالات التركيز في إطار التحقيق الهيكلي للآليّة الدوليّة على مدى السنوات الماضية.

وعلى غرار مسارات التحقيق الأخرى لدينا، يرتبط العمل المتعلّق بمسار التحقيق الخاص بالاحتجاز ارتباطًا وثيقًا بأهدافنا الأوسع نطاقًا في مجال العدالة واستراتيجياتنا المواضيعية.

ومن خلال نشره العلني، نأمل ألا يساعد هذا التقرير محكمة العدل الدولية في نظرها في الطلب المعروض عليها فحسب، بل أن يكون مفيدًا أيضًا لأصحاب المصلحة الآخرين في المساءلة الذين يسعون إلى تحقيق العدالة في سوريا.

وأحرز التحقيق الهيكلي للآلية تقدمًا بشأن مساري التحقيق الاستراتيجيين الآخرين النشطين حاليًا.

في الأسبوع الماضي، عقدنا ورشة عمل شخصية في إطار **منبر لوزان**، بتنظيمٍ من **هولندا وسويسرا**، تبادلنا فيها الآراء مع منظّمات المجتمع المدني المتخصّصة حول عملنا في مجال **الهجمات غير المشروعة**، بما في ذلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ناقشنا منهجيتنا التحليلية، والطرق التي يمكننا من خلالها تعزيز جهودنا التحقيقية لسد الثغرات في مستودعنا المركزي للمعلومات والأدلّة.

تعزّز هذه التفاعلات جهودنا للمضي قدمًا في ملف قضيتنا المفتوح حاليًا حول هذه القضية، مع تسهيل جهودنا الأخرى لتعزيز المساءلة عن الجرائم المتعلّقة بالهجمات غير المشروعة.

فرص تحقيق العدالة لمقاضاة استخدام الأسلحة الكيميائية نادرة، وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية خاصة لدعم التقدّم المحرز في المساءلة بشأن هذه السمة الرئيسية للنزاع السوري.

يستمر مسار تحقيقنا الاستراتيجي في الجرائم المتعلّقة بتنظيم **داعش** مع التركيز على التحقيق والتحليل بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية. ونتوقّع قريبا الانتهاء من تقرير وتحليل ذي صلة حول هذا الموضوع سنشاركه مع الولايات القضائية.

ترجمة غير رسمية

استفاد عملنا في الجرائم المتعلّقة بتنظيم داعش من ورشة عملٍ مخصصة مع منظّمات المجتمع المدني المتخصصة في توثيق هذه الجرائم، بمشاركة المدّعين العامين المحلّيين، ومن المشاورات مع روابط الضحايا والناجين/يات، وكلاهما انعقدا في الخريف الماضي.

ولا يزال هناك طلب غير مسبوق ومتزايد من السلطات القضائية المختصة للمساعدة في تحقيقاتها في هذه الجرائم.

ومع الإغلاق المخطط **ليونيتاد**، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش، نتوقّع أن يزداد هذا الطلب من السلطات القضائية المختصة للحصول على المساعدة من آليتنا.

السيد الرئيس،

تستغرق العدالة وقتًا، وتتطلّب موارد كافية ومستدامة.

وفي عام 2019، اتخذت هذه الجمعية قرارًا استراتيجيًا هامًا، عندما صوّتت على تمويل الآليّة الدوليّة من الميزانية العادية للأمانة.

وكما أبرز التقرير، تعمل الآليّة الدوليّة في بيئةٍ مالية حافلة بالتحديات.

وإلى جانب حالة السيولة الراهنة للأمم المتحدة الأوسع نطاقًا، والتي تمنع الآليّة الدوليّة من ملء الوظائف الرئيسية الشاغرة، فإن الميزانية العادية الحالية للآليّة الدوليّة غير كافية للحفاظ على نطاق عملها عبر تحقيقها الهيكلي والاستجابة للطلب المتزايد على خدماتها من الولايات القضائية المختصّة.

وتتفاقم هذه التحديات بسبب انخفاض توافر المساهمات الطوعية، الأمر الذي لا يسمح للآليّة الدوليّة بالحفاظ على قدرتها الحالية من الموظّفين.

وقد فاقت إنجازات الآليّة الدوليّة توقّعات العديد ممن صوّتوا لإنشائها في عام 2016.

وبغية الحفاظ على هذا النمو المثير للإعجاب وضمانه، ستحتاج هذه الجمعية إلى النظر على وجه العجلة في زيادة تعزيز الموارد المالية للآليّة الدوليّة حتى تتمكّن من الحفاظ على قدراتها من حيث الموظّفين والخبرة التي تمتلكها.

السيد الرئيس،

حاليًا، لا تزال سوريا والمنطقة تتخبطّان في النزاعات.

ويحدوني الأمل في أن يسطع ضوء أولئك الذين يسعون إلى تحقيق العدالة لسوريا في هذه الأوقات بشكلٍ أقوى، بدعمٍ مشترك منا.

وكل حالة تمكنّت الآليّة الدوليّة من دعمها هي تذكير قوي *بالحاجة إلى* المساءلة، وأيضا بإمكانية تحقيق المساءلة، بغض النظر عن هوية الضحية أو الجاني.

لقد كان شرفًا لي أن أساعد في إنشاء الآليّة الدوليّة، وأن نجمع فريقها الفريد من نوعه من الخبراء في العديد من المجالات المطلوبة لتيسير العدالة، من المحامين والمحقّقين والمحلّلين، إلى الحماية والدعم وإدارة المعلومات الرقمية والعمليات.

وأشعر بالاطمئنان إزاء ترك هذا الفريق في أمانة خلفي، روبير بيتي، الموجود في القاعة اليوم، والذي يتمتّع بخبرةٍ غنيةٍ وطويلة الأمد في مجال العدالة الجنائية الدولية.

السيد الرئيس،

وأودّ أن أشكر أعضاء هذه الجمعية على إيمانهم وثقتهم وبعد نظرهم في إنشاء آليتنا.

وباعتبارها الكيان الوحيد الذي لديه ولاية مكرّسة لتسهيل عمل السلطات القضائية التي تسعى إلى تحقيق المساءلة فيما يتعلّق بالسياق السوري، فهي مؤسّسة فريدة ورائدة، والتي كانت بالفعل في مسيرتها القصيرة مثالًا لسياقات أخرى.

ولكن الأهم من ذلك، أنها مؤسّسة أحدثت تأثيرًا حقيقيًا.

ترجمة غير رسمية

أتوجّه بجزيل الشكر إلى عدد كبير من السوريين الذين كرسّوا حياتهم للنضال من أجل المساءلة والعدالة، والذين وضعوا ثقتهم فينا أيضًا.

بدونهم، ستظل القصص التي يحتاج العالم إلى سماعها غير مروية.

وبدونهم، ستظل العدالة الشاملة بعيدة المنال.

بدونهم، لن يكون هناك ضوء في نهاية النفق.

وبفضلهم، يمكننا أن نبعث برسالةٍ قوّيةٍ مفادها أن الجرائم الفظيعة لا تمرّ دون عقاب.

وبفضلهم، يمكننا ضمان العدالة لجميع الضحايا والمساهمة في منع الانتهاكات في المستقبل.

وبفضلهم يمكننا أن نحقق المصالحة والسلام المستدام.

أشكركم، سيدي الرئيس.